بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

اليوم العالمي للإحصاء

قيادة التغيير بإحصاءات وبيانات عالية الجودة لفائدة الجميع

كلمة السيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

الرباط، 20 أكتوبر 2025

السادة الوزراء،

السيد المندوب السامي للتخطيط،

السيدة ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان،

السيدات والسادة السفراء،

السيدات والسادة ممثلو وكالات الأمم المتحدة،

السيدات والسادة الأمناء العامون،

أيها الحضور الكريم،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم اليوم بمركز التكوين التابع لبنك المغرب بمناسبة النسخة الرابعة من «اليوم العالمي للإحصاء». أود في البداية أن أشكر السيد شكيب بنموسى، المندوب السامي للتخطيط، على مبادرته بالاحتفال بهذا اليوم في بلدنا، وعلى حرصه على إشراك الشركاء الوطنيين والدوليين للمندوبية السامية للتخطيط.

منذ توليه مسؤولية هذه الهيئة، عمل على تعزيز انفتاحها على محيطها. وهو نهج حكيم، خاصة بالنسبة للنظام الإحصائي الوطني الذي يتميز بلامركزية كبيرة والذي يعتبر التعاون والتنسيق عاملان أساسيان في أدائه.

هذا التوجه يندرج أيضا في إطار رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي دعا في الخطاب الذي ألقاه يوم 8 أكتوبر 2021، إلى "إجراء إصلاح عميق للمندوبية السامية للتخطيط، لجعلها آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية، ومواكبة تنفيذ النموذج التنموي".

ويتيح لنا هذا اللقاء اليوم فرصة جديدة لاستعراض حصيلة التقدم المحرز في مجال إنتاج واستخدام البيانات في بلادنا، وللتفكير في أفضل السبل لمواصلة تطوير النظام الإحصائي الوطني.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ المندوبية السامية للتخطيط على جودة العمل الذي تقوم به، وأن أؤكد مجددا التزام بنك المغرب واستعداده التام للعمل معا من أجل النهوض بمنظومتنا الإحصائية، لخدمة بلدنا واقتصاده وسكانه.

حضرات السيدات والسادة،

عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أطلق المجتمع الدولي، بقيادة مجموعة العشرين، مبادرة كبرى تهدف إلى رصد الثغرات في البيانات الاقتصادية والمالية. وقد أبرزت هذه المبادرة، التي يتواصل تنفيذها إلى الآن، على وجه الخصوص، ضرورة تكييف النظم الإحصائية باستمرار مع تطورات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

فاليوم، يتعين على الإحصاءات أن تلبي احتياجات عصر جديد أصبح فيه اللايقين واقعا يميز الاقتصاد العالمي والساحة الجيواقتصادية الدولية. ويعزى هذا الوضع إلى صدمات مختلفة، وتغيرات في النماذج، وتحولات هيكلية عميقة.

ففي سنة 2020، تسببت الجائحة في اضطراب حاد في سلاسل الإنتاج والتوريد، وفي تسارع التضخم الذي كان يُظن في البداية أنه مؤقت، غير أنه تفاقم بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقية إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود بسبب اندلاع الحرب في أوكرانيا.

إضافة إلى ذلك، أصبحت مظاهر الاحتباس الحراري ملموسة أكثر فأكثر، وتسارع تطور الرقمنة والذكاء الاصطناعي التوليدي. وفي الوقت نفسه، أدى تصاعد الشعبوية والتطرف في العديد من البلدان إلى تغيرات أحيانا جذرية في توجه السياسات العمومية.

وإجمالا، لكل هذه العوامل تداعيات غير معروفة على الاقتصاد وسوق الشغل، خصوصا بالنسبة للشباب، كما أنها تساهم في تصاعد غير مسبوق لانعدام الأمن السيبراني الذي لا يستثني أي مؤسسة أو قطاع نشاط.

وفي مثل هذا السياق، يصبح اتخاذ القرار عملية معقدة وصعبة. وبالنسبة للبنوك المركزية على وجه الخصوص، تتناقص قيمة التوقعات الاقتصادية، الأساسية لتنفيذ السياسة النقدية والمراقبة الاحترازية الكلية، بسبب ضعف الروابط بين المجمعات الاقتصادية. ونلاحظ على سبيل المثال، تطورات تبدو متناقضة، مثل التضخم دون طلب كما في 2023/2022، والنمو دون تشغيل، أو العكس، التشغيل دون نمو.

وقد دفعت هذه الوضعية البنوك المركزية إلى مضاعفة جهودها للتوفر على بيانات موثوقة ومحينة، وإلى اللجوء بشكل متزايد إلى تحليل حساسية قراراتها للتغيرات في السياق والفرضيات، وكذا إلى ملاءمة استراتيجيتها التواصلية.

وبينما يتواصل تزايد الحاجة إلى البيانات، تعاني الموارد المخصصة لإنتاج الإحصاءات الرسمية في العديد من البلدان من تشديد الميزانية. ولعل النقاشات، والجدل أحيانا، مثل ذلك الذي أثير مؤخراً في الولايات المتحدة بشأن موثوقية بيانات سوق الشغل، يجسد بوضوح عواقب مثل هذه السياسات. وكما ينص قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، تظل الاستقلالية المهنية ومسؤولية الهيئات الإحصائية أمرا أساسيا.

إن اختيار موضوع هذا اليوم، «قيادة التغيير بإحصاءات وبيانات عالية الجودة لفائدة الجميع»، ليس من قبيل الصدفة؛ فالأمم المتحدة تسعى إلى إبراز أهمية جودة البيانات وسهولة الولوج إليها من أجل قيادة التغيير بدل الخضوع له.

حضرات السيدات والسادة،

في المغرب، كانت السلطات العمومية دوما على وعي بأهمية تزويد البلاد بجهاز إحصائي قادر على تلبية احتياجاتها في مجال تخطيط التنمية. وبفضل هذا الوعي المبكر والجهود المبذولة على مر السنين، تحظى الإحصاءات الرسمية المغربية اليوم بمصداقية كبيرة لدى المؤسسات الدولية والمستثمرين.

وللحفاظ على مكانتها وتعزيزها، يجب أن تتطور وتتكيف مع التغيرات في السياق، لا سيما أن البلاد شرعت في العديد من الانتقالات الهيكلية في السنوات الأخيرة. ويرتبط نجاح هذه الأخيرة بمعايرة ملائمة للسياسات وبتتبع تنفيذها عن كثب. كل ذلك، إلى جانب المتطلبات المتعلقة بتنفيذ السياسات الاقتصادية، لا سيما المالية والنقدية، يفرض ضرورة الارتقاء بتحديث النظام الإحصائي الوطني ضمن الأولويات.

وبهذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن فرص التحسين عديدة. هكذا، يجب توسيع نطاق التغطية، سواء من الناحية الجغرافية لمواكبة تطبيق الجهوية المتقدمة، أو من الناحية الموضوعاتية لسد بعض الثغرات، منها على سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بثروة الأسر، وتطور الأجور، والاستثمار الخاص، وتغير المناخ، وما إلى ذلك.

كذلك، ينبغي تحسين وتيرة وآجال إنتاج بعض المؤشرات. على سبيل المثال، فكر بنك المغرب، في إطار الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة ووضع إطار لاستهداف التضخم، في رفع عدد اجتماعات مجلسه. لكن ذلك لم يتحقق لأن جزءاً من البيانات التي يستند إليها قرار السياسة النقدية يصدر كل ثلاثة أشهر أو في آجال طويلة.

هذه التحسينات وغيرها ليست مسؤولية مؤسسة واحدة، بل تتطلب جهدا جماعيا. فنحن ندرك، على سبيل المثال، أن المندوبية السامية للتخطيط لن تتمكن لوحدها من تقليص أجال نشر الحسابات الوطنية. بل لا بد من مساهمة جميع المنتجين الآخرين من خلال توفير البيانات القطاعية اللازمة لإنتاجها في آجال ملائمة.

من ناحية أخرى، فإن المغرب ليس في منأى عن النقاشات السائدة حول الفجوة بين القياسات الموضوعية للإحصاءات الرسمية وتصورات الفاعلين الاقتصاديين. فبالنسبة للتضخم على وجه الخصوص، وكما هو الحال في العديد من البلدان حول العالم، غالبا ما تتصور الأسر أن معدل التضخم أعلى مما تشير إليه البيانات الرسمية. هذا التباين يؤثر على الثقة في البيانات وعلى الانخراط في السياسات العمومية. لذلك، تسعى العديد من المؤسسات الدولية إلى فهم أسبابه وتحديد سبل تقليصه.

وعلى الصعيد القانوني، تعود النصوص المنظمة للإحصاءات المغربية إلى أكثر من نصف قرن، وحتى أحكامها المتعلقة بالتنسيق لا تطبق فعليا. ومن شأن قانون محين وفعلي أن يسهل إلى حد كبير إنتاج الإحصاءات الرسمية والولوج إليها. غير أنه لابد من تعبئة حقيقية لجميع الأطراف المعنية، خصوصا أن المندوبية السامية للتخطيط حاولت المضي قدما في هذا الاتجاه منذ سنوات عديدة، لكن دون نتائج ملموسة.

حضرات السيدات والسادة،

إن بنك المغرب بدوره يسعى إلى مواءمة دائمة لأساليبه الإنتاجية مع التطورات التي يعرفها السياق الاقتصادي والاجتماعي، حيث قام بإصلاح نظامه المعلوماتي بهدف إنشاء قطب إحصائي مستقل، ووضع إطارا مناسبا لحكامته. كما أنه ينتج بانتظام كمية كبيرة من الإحصاءات، ويلجأ أيضا، خاصة خلال الأزمات وفترات اللايقين، إلى بيانات غير مهيكلة لتكملة المعطيات الرسمية.

وفي ظل التغيرات الجارية في النماذج، فإنه يعمل على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة والذكاء الاصطناعي التوليدي من أجل تعزيز مرونته وجودة توقعاته.

ولا يقتصر الهدف من هذه الجهود والمبادرات على تلبية احتياجات البنك فحسب، بل أيضا الاستجابة لاحتياجات منظومته ككل وشركائه.

ومما لا شك فيه أن ذلك يتطلب كفاءات بشرية عالية المستوى وموارد مالية هامة. وبهذا الصدد، لا يجب اعتبار الميزانية المخصصة للإحصاء نفقات تشغيلية، بل استثمارا ذا أولوية من أجل بناء قرارات السياسة العمومية وتوجيهها على نحو أفضل.

حضرات السيدات والسادة،

رغم محيط خارجي متسم باللايقين والإكراهات الهامة المترتبة عن توالي سنوات الجفاف، أبان المغرب عن قدرة كبيرة على الصمود وسجل في الأشهر الأخيرة أداء اقتصاديا هاما. ولا شك أن هذه النتائج هي ثمرة جهود متواصلة لتنفيذ الإصلاحات وتحيين البنيات التحتية، لكن الإنتاج الإحصائي، وإن كان ذلك لا يظهر بجلاء، يساهم أيضا وبشكل أكيد في هذه النتائج من خلال توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتسهيل تتبع تنفيذها. ولذلك، يجدر بنا الاحتفاء به وتعبئة كافة الجهود من أجل ضمان تطويره. فبعد مرور ما يقرب من 20 سنة على انضمام المغرب إلى المعيار الخاص لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي، قد تكون الخطوة المقبلة هي الالتحاق بالمجموعة المحدودة من البلدان التي التزمت "بالمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات" (NSDD Plus).

أشكركم على حسن الإصغاء.